الأمم المتحدة

A/72/346

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٦/٧١ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويلخص آخر تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2017/307)، ويضيف حسب الاقتضاء معلومات عن التطورات اللاحقة.

* A/72/150.

17-14217 (A) 280817 300817

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠٦/٧١ بشأن مسألة الصحراء الغربية، بدون تصويت. ويقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عملا بالفقرة ٧ من القرار الآنف الذكر.

٢ - ويتناول مجلس الأمن الصحراء الغربية باعتبارها مسألة تتعلق بالسلام والأمن، داعيا في قرارات متتالية إلى التوصل إلى ''حل سياسي مقبول من الطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره''. وتتناولها اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة باعتبارها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي ومسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار.

٣ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، قدَّمتُ تقريرا إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2017/307) في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي ذلك التقرير، أبلغت المجلس بالحالة على أرض الواقع؛ وبحالة المفاوضات السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية والتقدم المحرز فيها؛ وبالأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام ومبعوثه الشخصي؛ وبالتحديات القائمة التي تواجهها عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فضلا عن الخطوات المتخذة للتصدي لها، وذلك تمشيا مع طلب مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٥ (٢٠١٦).

٤ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ووفقاً لما أمكن للبعثة التحقق منه، جرت الانتخابات العامة في المغرب وفي الجزء من الصحراء الغربية الخاضع للسيطرة المغربية دون وقوع أي حوادث. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ألقى الملك محمد السادس خطاباً بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء. وفي ما يتعلق بالصحراء الغربية، ذكر الملك أن ''الأقاليم الجنوبية'' قوية ''بتعلُّق أبنائها بمغربيَّتهم''. وأشاد الخطاب أيضا ''بالنموذج التنموي الخاص بها، وبالمشاريع التي تم إطلاقها في المنطقة''، و''بإمكانات الصحراء الغربية ''التي تؤهلها لتكون قطباً تنموياً مندمجاً، فاعلا في محيطه الجهوي والقاري، ومحوراً للتعاون الاقتصادي بين المغرب وعمقه الأفريقي''. وأشار أيضا إلى أن ''المغرب سيظل منفتحاً ومستعداً أكثر من أي وقت مضى للدخول في حوار بناء من أجل إيجاد تسوية سياسية نهائية''. وفي رسالة موجهة إلى سلفي مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ندد الأمين العام لجبهة البوليساريو بقيام المغرب بتنظيم انتخابات في الصحراء الغربية، ووصفه بأنه ''عمل غير قانوني واستفزازي بالنظر إلى وضعها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي''.

٥ - وفي مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف بالجزائر، تجري الحياة العامة والأنشطة الاجتماعية بطريقة سلمية وفي مناخ هادئ نسبياً. ولا تزال الحالة الإنسانية صعبة في مخيمات اللاجئين. ولا تزال العمليات تتأثر بنقص التمويل رغم الجهود المبذولة على مستوى رفيع لحشد مساعدات إضافية. ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إحاطات للجهات المانحة في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، في الجزائر العاصمة وجنيف، على التوالي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعربت عن قلق شديد بشأن محنة عشرات الآلاف من اللاجئين الصحراويين الذين يواجهون نقصا في حصص الإعاشة بسبب الافتقار إلى التمويل من الجهات المانحة. وأشرت إلى أن نقص التمويل أجبر برنامج الأغذية العالمي على خفض الحصص الغذائية بحوالي الخمس ووقف توزيع المكملات الغذائية من أجل علاج فقر الدم وسوء التغذية لدى الحوامل والمرضعات والأطفال الصغار. وما زال نقص التمويل الحاد يؤثر على توفير الخدمات الأساسية وغيرها من البرامج، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين لاتباع استراتيجية متعددة السنوات لتوفير سبل كسب الرزق مع التركيز بوجه خاص على تمكين الشباب.

٦ - وزار ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان آخر مرة العيون والداخلة في الفترة من ٢ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتندوف في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥. ولم تقم الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بزيارة الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت حكومة المغرب في طلبها تأجيل قيام المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارة متابعة إلى الصحراء الغربية، وهي زيارة كان من المقرر أصلا إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٥. واستمرت جبهة البوليساريو في الإعراب عن استعدادها للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، توفي محمد عبد العزيز، الأمين العام لجبهة البوليساريو. وانتُخب إبراهيم غالي خلفاً له في مؤتمر استثنائي، عقُد يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه، بناء على ترشيحه من قِبل الأمانة الوطنية لجبهة البوليساريو.

٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، بدأ المبعوث الشخصي للأمين العام التشاور مع الطرفين والدولتين المجاورتين بشأن استئناف عملية التفاوض. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الطرفين والدولتين المجاورتين، قدم المبعوث الشخصي طلبه رسمياً وأبدى رغبته في زيارة المنطقة لاستعراض التطورات الأخيرة وآثارها، وكذلك الحالة الإقليمية. وردت جبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا بقولها إنها مستعدة لاستقباله في أي وقت. وكان رد المغرب إيجابياً من حيث المبدأ ولكنه أرجأ تقديم أي رد ملموس.

٩ - وعلى هامش افتتاح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اجتمع المبعوث الشخصي بكبار ممثلي الطرفين والدولتين المجاورتين. وأكد من جديد ناصر بوريطة، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي آنذاك، أن بلاده ''لا تزال مدافعة عن عملية التفاوض ومنخرطة فيها، وتلتزم بها على أساس مبادرتها للحكم الذاتي''. وأشار إلى أن هذا النزاع يعد في المغرب نزاعاً إقليمياً مع الجزائر. وأشار أيضاً إلى أن المبعوث الشخصي سيكون موضع ترحيب لزيارة المغرب بعد تشكيل حكومة جديدة، ومن الأفضل أن يكون ذلك بعد اختتام الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مراكش بالمغرب، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٠ - وعبَّر محمد سالم ولد السالك، العضو في الأمانة الوطنية لجبهة البوليساريو، عن أسفه لعدم إحراز تقدم في عملية التفاوض. وأكد حرص جبهة البوليساريو على استئناف العملية وكرر استعدادها لاستقبال المبعوث الشخصي. ووصف أيضاً الصعوبة التي تواجهها جبهة البوليساريو في الحفاظ على التزام أبناء الصحراء الغربية بوقف إطلاق النار المبرم في عام ١٩٩١ في ظل عدم إحراز أي تقدم نحو إجراء الاستفتاء الذي أُبرم من أجله اتفاقٌ لوقف إطلاق النار.

١١ - وأكد رمطان لعمامرة، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجزائر، على أهمية إحياء عملية التفاوض، ورحب بزيارة المبعوث الشخصي المقترحة، وشدد على أن بلده سيؤدي دوراً إيجابياً في دعم الطرفين عندما تُستأنف العملية مرة أخرى. ورحب أيضا إسلكو ولد أحمد إزيد بيه، وزير

الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا، بزيارة المبعوث الشخصي وشدد على قلق بلده حيال الحالة الأمنية في المنطقة، بما في ذلك التطورات المثيرة للقلق في منطقة الكركرات بالصحراء الغربية، وكذلك ضرورة إيجاد حل للنزاع بوجه عام من أجل تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان شمال أفريقيا من خلال التكامل الاقتصادي.

١٢ - واستجابة لدعوة من حكومة فرنسا، زار المبعوث الشخصي باريس في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لتبادل الآراء بشأن الجمود في عملية التفاوض والحالة المتوترة في الكركرات. وأعرب محاوروه عن دعمهم المتواصل لجهود الأمم المتحدة، واهتمامهم المتزايد بالعمل من أجل إحياء عملية التفاوض، واستعدادهم لإجراء مزيد من الحوار بشأن أفضل السبل للمضي قدماً بالنظر إلى فترة سبع سنوات من الجمود.

١٣ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمع سلفي مع الملك محمد السادس على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، وشدد على أهمية إحراز تقدم في عملية التفاوض المتعلقة بالصحراء الغربية، على نحو ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. وأُبلغ أحد كبار موظفي الأمانة العامة في اجتماع لاحق بأن المغرب لن يتلقى المبعوث الشخصي بعد ذلك بسبب تحيزه المزعوم لصالح جبهة البوليساريو والجزائر. وأرسل إلي المبعوث الشخصي رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ليقدم فيها استقالته اعتباراً من تاريخ من اختياري. وبالتالي، انتهت مهمته في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

١٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أدى تزايد التوتر على مقربة من منطقة الكركرات في الشريط العازل في جنوب الصحراء الغربية إلى اقتراب عناصر مسلحة تابعة للمغرب وأخرى من جبهة البوليساريو من بعضها بعضا. وردا على ذلك، نشرت البعثة، اعتبارا من ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، فريقا ثابتا من المراقبين العسكريين بين الموقع المغربي وموقع جبهة البوليساريو على طول الطريق خلال ساعات النهار. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدرتُ بياناً حثَثْتُ فيه بشدة المغرب وجبهة البوليساريو على سحب جميع العناصر المسلحة من الشريط العازل بالقرب من الكركرات دون قيد أو شرط، والتقيد بنص وروح التزاماتهما المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار، والامتناع عن عرقلة حركة المرور التجارية العادية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلن المغرب انسحابه من جانب واحد من الشريط العازل بهدف ”احترام وتطبيق طلب الأمين العام للأمم المتحدة بشكل فوري“. وأكد المراقبون التابعون للبعثة أن انسحاب جميع عناصر جبهة البوليساريو من منطقة الكركرات، بين الجدار الرملي والحدود مع موريتانيا، حدث خلال ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل.

١٥ - ولم تتمكن البعثة من استئناف أداء وظائفها كاملة في إطار مهلة التسعين يوماً التي قضى بها مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٥ (٢٠١٦). وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة المغرب بشأن عودة ٢٥ من الموظفين الدوليين الذين طُردوا، حيث أُعيد إلحاقهم بعد ذلك بالبعثة. وفي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أبلغ الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، في اجتماعين منفصلين، باستعداد سلطات بلده لقبول العودة الفورية لجميع موظفي البعثة البالغ عددهم ١٧ موظفاً والذين لم يتمكنوا من العودة إلى مركز عملهم منذ آذار/مارس ٢٠١٦.

١٦ - ومدد مجلس الأمن ولاية البعثة إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في قراره ٢٣٥١ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأكد المجلس دعمه التام لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإعادة إطلاق عملية التفاوض بدينامية جديدة وروح جديدة تؤدي إلى استئناف عملية سياسية بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وأقر المجلس بأن الأزمة الأخيرة في المنطقة العازلة في الكركرات تثير مسائل أساسية تتعلق بوقف إطلاق النار والاتفاقات ذات الصلة وشجع الأمين العام على بحث السبل التي يمكن من خلالها حل هذه المسائل.

١٧ - يجب أن ينتهي النزاع على الوضع القانوني للصحراء الغربية مستقبلا في أقرب وقت ممكن لتمكين المنطقة من مواجهة التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية والمعاناة الإنسانية بطريقة منسقة وتعاونية. فعلى الرغم من إنجازات مبعوثين شخصيين متتاليين في توفير الإطار التيسيري اللازم، لم يستغل الطرفان هذا الإطار للانخراط في بحث تعاوني عن حل. وعلى أساس المشاورات مع الطرفين والدول المجاورة وأعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية ومجلس الأمن وغير ذلك من أصحاب المصلحة المهمين، أعتزم أن أقترح إعادة إطلاق عملية التفاوض بدينامية جديدة وروح جديدة تعكس توجيهات المجلس، بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ومن أجل إحراز تقدم، يجب أن تأخذ المفاوضات في الاعتبار مقترحات الطرفين وأفكارهما. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدين المجاورين أن يقدما إسهامات مهمة في هذه العملية وينبغي لهما القيام بذلك.